مدى التزام الدولة لترقية التنمية البشرية ومكافحة الفقر (حالة الجزائر)

د/ صليحة مقاوسي، جامعة الحاج لخضر. باتنة

مقدمة:

يعتبر الفقر من بين الظواهر التي أصبحت تحظى بالاهتمام النظري والامبريقي والسياسي في مختلف الدراسات الاجتماعية والاقتصادية،كما يعد من الملامح البارزة في البلدان النامية والتي تعد الجزائر واحدة منها،حيث تزداد معدلات البطالة والحرمان الاجتماعي بشتى صوره وأشكاله،خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة (النظام العالمي الجديد) التي و سعت كثيرا من دائرة الفقر في الجزائر،وطال حسب الإحصائيات الرسمية نحو 12 مليون جزائري فقير ناهيك عن الواقع الحقيقي الذي يؤكد أن ما يعادل نصف سكان الجزائر فقراء، حسب لجنة الخبراء من خلال الأرقام التي قدمتها ندوة الفقر والحرمان في نادي الصنوبر خلال سنة 2000،ذلك الإشكال الرئيسي الذي يواجه الحكومات،وتعثر الكثير من مسيرات وخطط التنمية،وتزداد الهوة بين الأغنياء والفقراء.

ولهذا أصبح التصدي المباشر للفقر أولوية عالمية بوصفه مسألة من مسائل حقوق الإنسان في خضم انعدام المساواة داخل البلدان، وهذا التصدي يكون من خلال التعجيل بعملية التنمية، وهنا يكمن الإشكال وتتجسد الرهانات التنموية، فهل هناك علاقة ايجابية بين ترشيد التنمية وتحسين ظروف ومعيشة الفقراء؟ وما هي التحديات الكبرى التي تعترض التنمية البشرية في الجزائر؟

ومن خلال هذا الموضوع نسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف نوردها فيما يلي:

- إبراز التطورات التي ميزت التنمية البشرية.
- مدى التزام الدولة بالتدابير والإجراءات اللازمة لترقية التنمية البشرية والخلاص من الفقر.
- تشييد أسس محاربة الفقر وتضافر الجهود من أجل الرقي الاجتماعي وجعلها الغايات الجوهرية للسياسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الب شرية – الفقر – الا ضعاف الاجتماعي –الفقراء –الـ سيا سات المعتمدة.

Introduction

L'étendue de l'obligation de l'Etat à promouvoir le développement humain et la lutte contre la pauvreté(Le cas de l'Algérie)

La pauvreté est un des phénomènes qui sont devenus une peine théorique, empirique et politique dans les différentes études sociales et économiques, elle est considéré comme une apparence émergente important dans les pays en développement dont l'Algérie est l'un d'eux, où la privation sociale sous diverses formes et les taux de chômage augmentent, en particulier sous la lumière des transformations économiques actuelles (caractéristiques du nouveau système Mondial), qui a considérablement élargi le cercle de la pauvreté en Algérie. Selon les statistiques officielles sur les 12 millions algériens pauvres pour ne pas mentionner le fait réel qui confirme que l'équivalent de la moitié de la population de l'Algérie est pauvre, rapportait par la Comité d'Experts à travers les chiffres fournis par le séminaire de la pauvreté et de la misère au cours de l'année 2000 à Club des Pain. Le seuil important de la pauvreté atteint en Algérie, crée une confusion principale face aux gouvernements, ce qui perturbe l'avancée d'un grand nombre desplans de développement et augmente l'écart entre les riches et les pauvres.

La lutte contre la pauvreté est une priorité mondiale urgente décrite comme une problématique des droits de l'homme dans un milieu ou l'inégalité est absente au sein des pays. La réussite de cette lutte se fait à travers l'accélération du processus de développement et c'est la dessus ou réside la questionet l'incarnation des enjeux du développement ; y at-il une relation positive entre la rationalisation du développement et l'amélioration des conditions de vie des pauvres? Quels sont les défis majeurs qui contraignent le développement humain en Algérie?

A travers ce sujet proposé, notre objectif est d'essayer de mettre en évidence les principaux points suivants :

- Souligner les développements qui ont caractérisé le développement humain.
- Lescapacités d'implication et d'engagement de l'État afin d'améliorer le développement humain et d'irradier la pauvreté.
- La construction des fondements de la lutte contre la pauvreté, les efforts concertés pour arriver aux progrès social et concrétiser les objectifs fondamentaux de la politique économique.

Mots clés: le développement humain - la pauvreté - la mauvaise dilution sociale –le statut politique approuvé.

اولا : – الفقر من منظور التنمية البشرية:

إذا كانت التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات أمام البشر وكذلك رفع مستوى ما يحققونه من رفاهية، فان الفقر يعني "انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية وهي: العيش حياة طويلة في صحة جيدة والتعليم والتمتع بمستوى معيشة لائق وبالحرية والكرامة واحترام الذات، وكذلك احترام الآخرين."(1)

بينما تعرف التنمية المستدامة بأنها "تلبية حاجات الأجيال الحالية دون تعريض قدرات وفرص الأجيال المقبلة للخطر، فهي التنمية التي تستجيب لمتطلبات الحا ضر دون المجازفة بقدرات الأجيال الصاعدة فيما يخص تلبية حاجاتها".

الواضح أن التنمية البشرية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا في ظروف تتميز بنمو اقتصادي، وهكذا فان التنمية البشرية مرتبطة بمفهوم التنمية الدائمة التي تعتبر النمو الاقتصادي شرطا أساسيا.

1– أبعاد الفقر:

للفقر أبعاد كثيرة ومت شابكة، منها فقر الدخل واعتلال الـ صحة والأمية، وعدم كفاية التعليم والاستبعاد الاجتماعي، وانعدام القدرة، والفقر على أساس نوع الجنس .

فالدخل هو الطريقة الـ شائعة لقياس الفقر والبعد الهام له، فالفقراء محرومون من الخدمات والموارد والفرص والمال، وأن صحة الناس وتعليمهم ودرجة الاندماج الاجتماعي كلها عوامل تساعد على انتشار الفقر، والخلاص منه يتوقف على تحسين القدرات الشخصية والو صول إلى مختلف آليات الدعم.

وعلى الصعيد الوطني يتم استيعاب الفقر في جوانبه المادية وبعض الجوانب غير المادية.

2–: الفقر المادي في الجزائر:

الفقر المادي في الجزائر يكتسي ثلاثة أشكال أو مستويات:

أ- الفقر الغذائي المحدد (فقر مطلق وشـــديد)،فالمبلغ المالي الضـــروري لتلبية الحد الأدنى من الحاجات الغذائية،وتقدر بالنسبة للجزائر بـــــ: 2100 سعرة حرارية يوميا لكل فرد،أي 10.943 دج سنويا لكل فرد سنة 1991.

ب- الفقر من المستوى الأدنى،وقدر هذا الحد بـــ: 14.285 دج سنويا لكل فرد.

ج- الفقر من المستوى الأعلى،ويشمل الفئات المستضعفة (الفقر الهيكلي) والذي قدر بـــــ: 18.191 دج سنويا لكل فرد.

واستفحل الفقر في الجزائر منذ نهاية الثمانينات (حسب الديوان الوطني للإحصائيات 1995)،ويقدر عدد الســـكان الجزائريين الذين يعيشـــون دون الحد الأعلى من الفقر بنســـبة 22.6% من إجمالي السكان مما يدل 6.36 مليون نسمة،من خلال دراسة أعدها البنك العالمي للتحقيق حول مستوى المعيشة،كما أن العلاقة بين الفقر والبطالة تبقى ثابتة – نسبة البطالة 44% في المناطق الحضرية ونسبة 35% في المناطق الريفية-[2].

وهكذا لم تحقق أي تنمية تذكر بفعل التأثير المزدوج للازمة الاقتصـــادية ومســـار الإصلاحات في تلك الفترة.

وفي فبراير 2004 صرح رئيس الحكومة الجزائرية أحمد أويحي، بأن نسبة البطالة انخفضت من 29% سنة 1999 إلى 24% سنة 2003،وأن حجم الاستثمار قد بلغ 46 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 1999-2003 مما أدى إلى اســـتحداث مليون ومائتي ألف منصـــب عمل،وإنشاء 60 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة،وبلغت نسبة النمو 6.8%،إلا أن نسبة الاستثمار المعلن عنه كان بمقدوره تحقيق نسبة نمو تفوق 11% حسب الخبير الاقتصادي والمستشار الاقتصادي السابق برئاسة الجمهورية (عبد المجيد بوزيدي)،وفي نفس السياق أشار الخبير السابق إلى أن بلوغ معدل البطالة لـــ: 24% يعني بإمكان توفير 450 ألف منصب عمل سنويا على مدى خمس سنوات،إلا أنا ما تحقق حسب الإحصائيات الرسمية لم يتجاوز 120 ألف منصب عمل سنويا.[3]

ولعلى خير دلالة على ذلك تقرير التنمية البشرية العربية لسنة 2004 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الذي دل على وجود 12.2 مليون جزائري تحت خط الفقر وتعادل نحو 40% من عدد سكان الجزائر البالغ عددهم 31 مليون نسمة، وبلغت نسبة البطالة 29.8% من

القادرين عن العمل بعد أن كانت نسبتها 24% عام 1994، جراء غلق المؤسسات العمومية المفلسة، والتخلص من العمالة الفائضة من المؤسسات الباقية.

ووفقا لهذا المنطلق يتعين تراجع وانخفاض نسبة البطالة ما بين 2003-2005 حسب معطيات التحقيق الوطني لقياس مستوى المعيشة والشغل والبطالة في الجزائر، حيث انخفضت بنسبة 23.7% سنة 2003، وبنسبة 17.7% سنة 2004، ثم إلى نسبة 15.3% سنة 2005.[4]

ومن خلال عرض نتائج التحقيق الوطني حول مستوى المعيشة وقياس الفقر بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNVD ومعرفة تحليل الفقر في الجزائر، والذي تم في 2006/10/9 بالجزائر العاصمة برعاية وزير الشغل والتضامن الاجتماعي وبعض المنظمات الوطنية، وحسب خبراء CENEAP فان نوع الفقر السائد في الجزائر ريفي أكثر مما هو حضري، وانخفاض بنسبة 11%، أي ما يعادل 330000 فقير ومازال التحقيق مستمر إلى غاية الأشهر المقبلة[5]

ورغم التحسن في المداخيل العامة للدولة،يؤكد تقرير المركز الوطني للدراسات والتخطيط الذي ركز على عينة من 2001 عائلة أن الحالة الاجتماعية والوضع المعيشي لشريحة متزايدة من الجزائريين في تدهور مستمر منذ الثمانينات،وحوالي 6.5 مليون جزائري يعيشون تحت خط الفقر،في ظل تراجع مقلق لمستوى المعيشة والاختلالات الاجتماعية،بالإضافة إلى انتشار الأمراض الناتجة عن نقص التغذية التي تضاعفت في الجزائر خلال السنوات العشرة الماضية،بسبب تدني مستوى المعيشة رغم تسجيل الناتج المحلي الخام لتطور كبير في الفترة ذاتها،إذ يتجاوز حاليا 60 مليار دولار مقابل أقل من 45 مليار في بداية التسعينات حسب التقارير الصادرة عن المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي.

وسجلت وزارة الصحة في إحصاء جزئي أكثر من 45 ألف حالة جرب نتيجة النقص الكبير في تلبية حاجات الناس من الماء، إذ لا تتعدى حصة الجزائر من المياه حدود 900 متر مكعب سنويا،وهي أدنى النسب في العالم.[6]

3- : الفقر غير المادي في الجزائر:

تتداخل أبعاد الفقر غير المادي في الجزائر وتتجسد في عمليات عديدة: الإقصاء، التهميش، العزلة، المساعفة، الإضعاف الاجتماعي، والهشاشة الاجتماعية، وغياب المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويتخذ الإقصاء عدة أبعاد:

- الإقصاء الاقتصادي: يحرم العائلات من المشاركة في نشاط اقتصادي حقيقي أو من النشاطات الحرة.

- الإقصاء الناجم عن التهميش المدرسي: ويشمل الفئات المهمشة اقتصاديا واجتماعيا بسبب الأمية والجهل.

- الإقصاء بسبب العزلة: والذي يعكس واقع وجود العديد من المناطق المتناثرة والمعزولة.

بالإضافة إلى الأعراض المرضية المساعفة التي أفرزتها دولة الرفاهية ما تزال مستفحلة في الوسط الاجتماعي.

كما أفرزت ظاهرة الإرهاب خلال العشرية الأخيرة (الإضعاف الاجتماعي) حالة دائمة من الرعب والترهيب للشعب الجزائري، وانتشر العنف والموت...والكوارث التي هزت أركان المجتمع وهدم القيم الاجتماعية الأساسية، وظهور العديد من الآفات الاجتماعية مما زاد من اتساع دائرة الفقر، ووجود فئات هامشية في درجة كبيرة من الهشاشة الاجتماعية عبر كامل أرجاء الوطن،وتتمركز هذه الفئات في المناطق المحيطة بالمدن،في بيوت مؤقتة وغير صحية ومعزولة...الخ.

وفي هذا الإطار أكد **بيير ستروبل** في قوله "أن هناك انتشار قوي للفقر في أوروبا خلال الثمانينات والتسعينات،وكان الاندماج السريع للاقتصاديات القومية في المنافسة العالمية،واتساع نطاق إعادة تنظيم الهيكل الصناعي وزيادة شعور العمالة الأجيرة بعدم الأمان مع زيادة البطالة الهيكلية،كالشباب الغير مهرة والنساء والعمال الأكبر سنا،وأدى ذلك إلى انحدار متصل في بعض قطاعات النشاط ومجالات التوظيف،وسرعان ما انتشرت أشكال جديدة للفقر والتهميش أدت إلى زيادة خطر التماسك الاجتماعي في أوروبا ،بل تهديد الهيكل التنظيمي للمجتمع.(7)

ثانيا – تحديات ورهانات التنمية البشرية في الجزائر:

إن هدف نموذج التنمية الذي شرع في تطبيقه منذ الستينات (السنوات الأولى من الاستقلال) هو ترقية الإنسان اقتصاديا واجتماعيا، حيث ساهمت إقامة قاعدة لتراكم رؤوس الأموال من خلال تأميم البنوك والمحروقات، ووضع سياسة تنمية مكثفة للموارد البشرية.

وبفضل تحسن إيرادات صادرات المحروقات ارتفع مستوى معيشة السكان، وتوفر الشغل ودعم أ سعار المواد ذات الا ستهلاك الوا سع، غير أن الاختلالات الاقت صادية الناجمة عن ارتفا ع حجم المديونية الخارجية في تلك الفترة تكشف عن ضعف نموذج التنمية.

بينما ارتفع مؤ شر التنمية الب شرية منذ الا ستينات في ظل التنمية الب شرية التي تم و ضعها خلال العشرية السابقة.

ثالثا – مؤشرات التنمية البشرية وتطوراتها :

ترتبط التنمية البشرية في الجزائر مبا شرة بسيا ستي التربية والصحة (تعميم التعليم، ومجانية العلاج) وجهود الدولة في مجال الا ستثمار الذي شجع ترقية سيا سة الا شغل، ورفع م ستوى المداخيل وتحسين نوعية استهلاك الأسر، ولتطبيق ذلك يستلزم إمكانيات مادية ومالية معتبرة.

إلا أن الضـــغوط الخارجية ســـنة 1994 أدت إلى إعادة جدولة الديون وتطبيق برنامج استقرار وتعديل، وقد نجم عن ذلك تقهقر عام للاقتصاد وتدهور الخدمات العمومية.

وفي بداية التســـعينات نظمت الدولة جملة من البرامج الاجتماعية، تمحور أهمها حول الم ساعدة المبا شرة ل صالح الفئات الم ستهدفة الفقيرة، وذلك من خلال دعم أ سعار المواد ذات الاستهلاك الواسع.

إن برامج الإ صلاح الاقت صادي التي شرع في تطبيقها في أواخر الثمانينات وتم تو سيعها منذ سنة 1994 لم ت سمح بتح سين الو ضعية الاقت صادية إلى حد كبير، فقد أدى تدني سعر البترول في الأسواق الدولية بما يقارب النصف سنة 1998، وتفاقم المديونية 42% بالإضافة إلى فقدان الأرباح التي حققتها الخزينة العمومية.

وعليه فان الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في تلك الفترة أدت إلى ارتفا ع الأسعار وتفاقم البطالة معا في ظل عدم استقرار الهياكل، بالإضافة إلى إلغاء صيغ الدعم الاجتماعي المبا شر وغير المباشر، كما سجلت القدرة الشرائية الحقيقية للأجر الوطني الأدنى انخفاضا منتظما.

وهكذا ا شتد الـ ضغط الخارجي مع بداية تطبيق الإ صلاحات الهيكلية على الاقت صاد الوطني،إلا أن الدولة قطعت شوطا كبيرا بتحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية معا،وفي مجال الشغل مثلا ارتفع عدد السكان المشتغلين من 3.941 ملايين سنة 1987 إلى 5.602 ملايين سنة 1996،كما أن عملية تسريح العمال لم تشمل سوى القطاع الصناعي حيث انخفض عدد

عماله من 531.000 سنة 1987 إلى 507.000 سنة 1996 أي بفقدان 24.000 منصب عمل،وتم تعويض المناصب المفقودة بإنشاء مناصب عمل جديدة في القطاع الإداري والتجاري والخدمات،والقطاع الفلاحي... ،هذا بغض النظر عن القطاع غير الرسمي الذي تطور بشكل محسوس،خلال تلك الفترة،حيث تجاوزت نسبة البطالة حد 25% سنة 1995،وتشمل فئة الشباب أكثر بنسبة 55%.(8)

ويحدد دليل الفقر البشري العجز المسجل في ثلاثة ميادين أساسية في الحياة: نسبة الأفراد المعرضين للوفاة قبل سن الأربعين، نسبة الأمية لدى الكبار والعجز المسجل في مجال الخدمات الاقتصادية عموما، والأفراد المحرمين من المياه الصالحة للشرب.

وانطلاقا من المعطيات الديوان الوطني للإحصائيات، شهدت الفترة الممتدة بين 1992-1995 انخفاضا ملحوظا في معدل نسبة الوفيات والأمية مما يسمح بانخفاض منتظم لدليل الفقر البشري، وهكذا تبدوا ظروف التنمية البشرية بسبب ضعف نتائج الاقتصاد الوطني والمديونية الخارجية، ولذا قررت الدولة تطبيق برنامج عمل يرمي إلى ترقية التنمية البشـــرية، والجدول رقم (1) يوضح مظاهر الفقر ومؤشرات التنمية خلال عام 1995.

مظاهرا لفقر (في سنة 1995)	الجزائر	المغرب	تونس	مصر	إيران
عدد الأشخاص الذين لا يتجاوز سنهم 40 سنة (%)	9	12	8	13	10
نسبة الأمية	38.4	56.3	33.3	48.6	31
– السكان المحرومون من (%) :					
*المياه	22	35	2	13	10
*الخدمات الصحية	2	30	10	1	12
*التطهير	9	42	20	12	19
نقص الوزن لدى الأطفال دون الخمس سنوات (%)	13	9	9	15	16
الأطفال الذين لا ينهون تعليمهم الابتدائي (%)	5	22	8	2	10
– الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي على قيمة القدرة الشرائية لكل فرد (بالدولار)					–

* 20% من الفقراء (من 1980 إلى 1994)	1.92 2	1.07 9	1.46 0	1.65 3	–
* 20% من الأغنياء (من 1980 إلى 1994)	12.8 39	7.57 0	11.4 59	7.80 9	
– السكان الذين يعيشون تحت حد الفقر النقدي (%)	6.7 1.6	7.0 1.1	7.8 3.9	4.7 7.6	– –
* 1 دولار من قيمة القدرة الشرائية (89–94) (%)	–	13.0	14.0	–	–
* حد الفقر الوطني (%)					
قيمة مؤشر الفقر البشري (95)	%27	40.2 %	23.3 %	%34	22.2 %

المصدر : التقرير العالمي حول التنمية البشرية 1998.

رابعا – التزام الدولة لترقية التنمية البشرية ومكافحة الفقر:

لقد بذلت الجزائر مجهودات جبارة خلال العشريات الأخيرة في مجال الاستثمار الخاص بالتعبئة البشرية،وحققت تقدما ملحوظا في الميدان،غير أن الانخفاض المستمر لأسعار المحروقات وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي منذ الثمانينات انجر عنه أزمة اقتصادية تعاني منها البلاد،مما أدى إلى إلغاء دعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع وارتفاع نسبة البطالة،وفي بداية التسعينات تم اتخاذ جملة من الإجراءات الرامية إلى التخفيف من ظاهرة الفقر،حيث قررت الدولة ابتداء من سنة 1992 بالنسبة "للشبكة الاجتماعية" و وضع برامج للوظائف المؤقتة لصالح الشباب البطالين،التعويض مقابل النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG)،والأشغال ذات المنفعة العامة (TUP)،وعدة صيغ أخرى لتعويض المداخيل،غير أن هذه التدابير لم تكن كافية للحد من تدهور الوضعية الاجتماعية،فشرعت الدولة في تطبيق إصلاحات أخرى في عدة مجالات،بهدف حماية المواطنين من الإدارة،وفرض احترام حقوق المواطنين،إضافة إلى إعداد مشروع قانون متعلق بتنظيم الحركة الجمعوية،أي مشاركة الجمعيات في التكفل بالمسائل ذات المنفعة العامة،وكذا تطبيق برامج لصالح الأسرة والمرأة والطفل ولفئات ذات الدخل الضعيف،و ضحايا الإرهاب والمساواة في الحقوق بين الجنسين،هذا إضافة إلى تحديد برامج جديدة للوقاية ومحاربة بعض الأمراض الخطيرة مثل: داء السيدا، السل، الشلل، الإسهال، التنفس وداء المفاصل الحاد ....وكذا

تصحيح قطاع الصحة العمومية،تنظيم الخدمات الصحية في القطاع الخاص حتى يستفيد المواطن من حقه الدستوري في خدمات الصحة،كما قدمت الدولة مساعدات هامة في مجالات عدة،دعم الاستثمار الوطني الخاص بالصناعة الصيدلانية،والدعم المباشر لفائدة عديمي الدخل والمحرومين.

كما تمكنت المنظومة التربوية الجزائرية من رفع التحدي واحترام الحق الد ستوري المتمثل في ا ستفادة كل ال سكان من التعليم القاعدي، غالى جانب تأطير الإدارة والقطاعات الاقت صادية العمومية، وإصلاح المنظومة التربوية.

كما أولت السلطات العمومية اهتماما بالغا بمسألة الشغل بسبب الارتفاع المذهل لنسبة البطالة في الجزائر، فالتفاعل مع الو ضع يحتاج إلى عدة عمليات سواء بترقية سيا سة الأ شغال العمومية الكبرى (المن شآت القاعدية الاقت صادية والاجتماعية ت سمح بإن شاء منا صب شغل جديدة، أو أ صلاح جذري للن صوص الت شريعية، أو إدخال تعديلات في الن صوص المتعلقة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي،من أجل وضع برنامج لتأهيل المؤ س سات الوطنية (العمومية والخا صة) للحد من فقدان منا صب ال شغل الذي أحدثه انفتاح السوق.

كما قامت السلطات العمومية بتطبيق عقود ما قبل التشغيل لصالح الشباب في القطاعات الاقت صادية، وفتح برامج الت شغيل الاحتياطي لل شباب في إطار الن شطات ذات منفعة عامة،إلى جانب آليات ضمان القروض، وكذا دعم المخططات الاجتماعية الخا صة بالمعوزين،و ضمان التكفل الكامل بالم صابين بالأمراض المزمنة،إ ضافة إلى المساعدات المبا شرة التي تمنح من أجل بناء السكن والتي تضاعف حجمها منذ سنة 1995.

غير أن أزمة تســـديد الديون الخارجية تواصـــلت منذ الثمانينات نجم عنها انكماش اقت صادي، وت سعى الإ صلاحات المطبقة إلى الحد منه، حيث ت سبب الانكماش الاقت صادي في تفاقم البطالة وانتشار الفقر، خاصة منذ بداية التسعينات.

ورغم ذلك فان النتائج المحققة في مجال التنمية الب شرية منذ سنة 1990 تبقى ضعيفة، ورغم ذلك فانه يتعين تدعيم التنمية البشرية بصفة عامة في الحاضر أو في المستقبل.

وح سب المعطيات التي قدمتها م صالح مندوب التخطيط شهدت سنة 2001 تح سننا ملحوظا في مداخيل الأسر واستهلاكها، نظرا لرفع الأجور وانعكاسات النمو خارج المحروقات،

حيث ارتفع المدخول الإجمالي للأسر إلى 2.396.5 مليار دج خلال سنة 2001 بزيادة قدرها 12.1% وبناء على ما تقدم فان إدماج قوة العمل التي تعيش على هامش تق سيم العمل الرسمي في سياق عملية التنمية الشاملة يمثل مطلبا ضروريا لتجاوز الوضع البائس.(9)

خامسا – السياسة الوطنية المعتمدة للتخفيف والتخفيض من حدة الفقر:

تسعى الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء، والتي انعقدت بالجزائر العاصمة سنة 2000 بقصر الأمم بنادي الصنوبر تحت رعاية رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى اعتماد إ ستراتيجية لدعم الـ سيا سات والبرامج الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر والإقصاء الطويل المدى.

وتحتاج هذه العملية إلى الا ستقرار الاقتصادي والمالي الكلي لإنعاش النمو الاقتصادي في الجزائر،إضافة إلى التضامن الوطني الذي يعد أحد مقومات المجتمع الجزائري والذي يجب تنميته،وكذا تطوير القطاع الخاص ومشاركة الفئات الفقيرة والمقصيين،ويجب أن تشكل الخو صصة عاملا لتنمية القطاع الخاص،من شأنه دمج تلك الفئات وا ستفادتها من رأس المال والتكنولوجيا والتسيير... الخ،ونظرا لتعدد أ شكال التهميش والفقر،فان للا ستراتيجيات الجديدة لمحاربة الفقر والإقصاء وبرامج العمل الوطنية الخمسة المقترحة انعكا سات كبيرة،وتشمل البرامج الوطنية على:

- برنامج وطني لتنويع الفلاحة ورفعها للتخفيف من حدة الفقر.
- برنامج وطني للقروض المصغرة لصالح الفقراء.
- برنامج وطني للسكن لصالح الفقراء.
- برنامج وطني لتكوين الشباب البطال.
- برنامج وطني للصحة العمومية.

وقد تم إعداد هذه البرامج نظرا للانعكاسات الإصلاحية السياسية والمؤسساتية الجارية في الوقت الراهن على الفئة الفقيرة والمعرضين للإقصاء، قصد دمجها في مسار الإصلاحات، ومن بين العناصر الأساسية المتضمنة في البرامج الوطنية والمشاريع النموذجية ما يلي:(10)

- التنمية البشرية (ترقية الإنسان).

- ترقية النمو بمشاركة الفئات الفقيرة.
- إصلاحات القطاع المالي واستفادة الفئات الفقيرة من القروض.
- تطوير القطاع الخاص بمشاركة الفئات الفقيرة والمقصيين.
- تنمية الفلاحة قصد التخفيف من ظاهرة الفقر والإقصاء.
- تطوير السكن الاجتماعي لصالح الفئات الفقيرة.
- توسيع سوق العمل.
- برامج المساعدات الاجتماعية وشبكات الحماية لفائدة الفئات المعوزة.
- وضع جهاز لمراقبة مستويات الفقر وقياسها.
- جهاز متابعة الفقر ومستوى المعيشة.
- التنمية الاجتماعية عن طريق المشاركة.

كذلك تعتبر المشاركة والإدماج من العوامل الرئيسية في أي نهج جديد للحد من الفقر، لأن التصـــدي لتحديات العولمة يتطلب مجتمعات محلية قومية، وقيادات قوية،وحلولا محلية قوية،والتعاونيات أداة مثالية لإســـتراتيجية بناء نماذج جديدة لمكافحة الاســـتبعاد الاجتماعية والفقر.(11)

ولذلك فان تنفيذ تلك الإ ستراتيجية يتطلب ت ضافر جهود كل من القطاع الاقت صادي والدولة.

إن تشجيع التنمية البشرية للتخفيف من حدة العنف في المجتمع وتحسين المستوى التعليمي وال صحي والغذائي،لا سيما الفئات الفقيرة،لا يم إلا من خلال ت شجيع القطاع الاقت صادي على الم شاركة في التنمية الاجتماعية،لأن من بين أهداف إ ستراتيجية التنمية الب شرية تطوير إمكانيات الفئات الفقيرة وقدرتها الاجتماعية من خلال اســـتفادتها من الخدمات الاجتماعية،مع تحســـين الم ستوى التعليمي للفقراء،وكذا الظروف ال صحية والإن صاف في تقديم العلاج الطبي،مع تح سين الأمن الغذائي والخدمات الاجتماعية والنف سية المقدمة ل ضحايا الإرهاب،والإدماج الاجتماعي الاقت صادي للمعوقين ... وغير ذلك من الهداف التي ت سمح بالتقليص من حدة الفقر والق ضاء على أشكال الإقصاء الاجتماعي بحلول عام 2005.

ولكن هناك سؤال مازال يطرح نفسه: هل نجحت إستراتيجية الدولة في التصدي للفقر مقارنة بتجارب بعض الدول الفقيرة؟

تعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي كللت بالنجاح على مستوى العالم الإسلامي الذي يعيش 37% من سكانه تحت خط الفقراء،حيث تمكنت ماليزيا خلال العقود الثلاثة (1970-2000) خفيض معدل الفقر من 52.4% إلى 5.5%،ومن المتوقع أن يصل معدل الفقر بحلول عام 2005 حوالي 0.5%[12] ، وذلك من خلال فلسفة التنمية في ماليزيا التي تقوم على فكرة أن "النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل" ويكون ذلك وفق برامج التنمية للأسر الأشد فقر (فرص العمل بالنسبة للفقراء،إنشاء مساكن للفئة الأخيرة،توفير جميع الخدمات...)وكذلك برامج أسهم البومبيترا ،وهو برنامج تمويلي يقدم قروضا بدون فوائد للفقراء،كذلك منح الإعانات المالية للفقراء ... الخ.

هذا إضافة إلى تجربة الصين في القضاء على الفقر وخفض نسبته من 250 مليون سنة 1978 إلى 30 مليون سنة2003 [13]، حسب تقرير الأمم المتحدة.

وغيرها من تجارب العديد من الدول، مثل السودان وتونس واندونيسيا ... وكذا مشروع الأرجنتين، الذي خصص له البنك الدولي 100 مليون دولار، ويستفيد منه 500 فقير[14]،وأما في الهند انخفضت مستويات الفقر (1975-1989) من 55% إلى 39% ،وفي الصين من 33% إلى 10% ،وكوريا من 23% إلى 5% واندونيسيا (1970-1990) من 60% إلى 20%.[15]

وهكذا شرعت الكثير من الدول في العالم إلى وضع برامج وخطط للتنمية تهدف توافر التقدم العلمي والتكنولوجي في الخطط الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لكل محتاج.

وقد حدث تغيير كبير في الفترة الأخيرة من خلال برامج القروض التي قدمها البنك الدولي كما ساعدة في التقليل من حدة الفقر في العالم، وترشيد الدول إلى أفضل الطرق لتوفير الاحتياجات الأساسية للفقراء، وذلك من خلال ربط ظاهرة النمو الاقتصادي بعملية تحسين حال الفقراء.

واندرج التقرير الوطني حول التنمية البشرية في الجزائر في الحركة العالمية، ويسعى إلى تحسين حال الفقراء، ويتجلى ذلك من خلال أهداف الألفية من أجل التنمية OMD عقد من بين البلدان من للقضـــاء على الفقر البشـــري في العالم، وتعاهد جميع الحكام تحت رعاية الأمم المتحدة بتقليص الفقر بالنصف بين سنتي 1990-2015.

تلك هي أهداف الألفية للتنمية التي تسعى إلى ترقية الأفراد والمساواة بين الجميع، ويتسنى ذلك في ضوء المؤشرات الإستراتيجية للتنمية البشرية في الجزائر والتخطيط الموجه لصالح الفقراء.

وعليه يمكن القول أن الجزائر تعتبر بلدا وسيطا تواجه مشكلات أساسية في إعادة تكييف قدراتها وثرواتها البشـــرية والمادية، ورغم الجهود المبذولة وبرامجها المســـطرة للتخفيف من الفقر خلال مدة طويلة، فإنها استطاعت أن تقضي على الفقر نسبيا فقط، ومازالت تبذل جهدا نوعيا بنفس الأهمية لتحسين القدرات الأساسية للتنمية البشرية، لأن الفقر ليس عيبا على حد تعبير ولي العهد المغربي،لكن العيب كل العيب أن نعمل على إبقائه ولا نفكر في السبل التي تزيله أو تقلل منه.(16)

خاتمة:

إن التصدي لظاهرة الفقر يحتاج إلى رؤية واقعية مستقبلية، ومواجهة الحقيقة والاعتراف بها،أول طريق لمعالجة أمرها،مصحوبة بعمل دؤوب في مختلف مجالات الحياة،فإذا كانت مصالح منظمة الأمم المتحدة اعترافا منها بفشل البرامج الهيكلية أو التعديلية التي وضعتها للاقتصاديات النامية،فكيف يمكن تحقيق نجاح سياسة تنموية بشرية في ظل ظروف انعدام عوامل التنمية؟.

إن النتائج المحققة في مجال التنمية البشـــرية الوطنية،وبالرغم من الجهود المبذولة والتزام الدولة بترقية البرامج التنموية،إلا أنها تبقى ضعيفة خاصة في البلدان التي كانت تعاني قبل أربعين ســـنة من انتشـــار الفقر والتهميش،وعليه فان معالجة ظاهرة الفقر لا تخرج عن نطاق التعاون والمساعدات الدولية،ونجاح الإصلاحات الاقتصادية،وتشجيع برامج الاستثمار التي توفر موارد كبيرة لدى الفئات الفقيرة،مع زيادة فرص المعدمين – أفقر الفقراء- بتمكينهم من الحصول على القروض الصغيرة كما حدث في تجربة بنك **جرامين** في **بنجلادش**،وكذا ممارسة الديمقراطية يعتبر شرطا أساسيا لكفالة المشاركة لجمع الفئات والطبقات في المجتمع،مع إضفاء الشفافية على

القرارات وتمكين المختصين من المشاركة لأن عظمة الأمة تقاس بمستوى معيشة فقرائها ولا بضخامة المباني وحجم الجيوش.

قائمة المراجع:

1 / عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، ط1، دار النهضة العربية،بيروت،2004،ص ص،139،138.

2 / مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001، الميزانية الاجتماعية للأمة أداة في خدمة التنمية البشرية، الدورة العامة، الواحدة والعشرين ديسمبر 2002،ص ص،129،128.

3 / أميمة أحمد،الجزائر معيشة متدهورة والسبب الإصلاح،أنظر موقع الانترنت:
www.islamonline.netlarabic/econonics/2005/06/article11.shtm.

4 /Enquête nationale sur l'emploi est la principale opération pour la mesure du volume et de la structure de l'emploi et du chômage en algerie.N: 434 activité .emploi et chômage ou 3em trimestre. 2005.

5 / PNUD: présentation de l'enquête on le niveau de vie des ménages mesure de pauvreté le PNUD contribue a la connaissance et l'analyse en algérien ,2006,p,p1,2.

6 / الأرشيف 6.5 ملايين جزائري يعيشون تحت خط الفقر،2003، ص1. أنظر الموقع .net. www.algazeeier

7 / بييرس ستروبل،من الفقر إلى الحرمان،مجتمع الأجراء أم مجتمع حقوق الإنسان،ترجمة حسن حسن شكري،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية،اليونسكو،العدد 148 عدد خاص بالفقر،1996،ص31.

8 / التقرير الوطني حول التنمية البشرية، الدورة العامة الثالثة،1998، ص210.

9 / إسماعيل قيرة،علي غربي،في سوسيولوجية التنمية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2001،ص103.

10 / الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء، قصر الأمم نادي الصنوبر، الجزائر،2000، ص ص،59، 60.

11 / rapport du directeur général ,S affranchir de la pouvrete pur le travail,conferene internationale elu travail,91 session, 2003,rapport I -A- Bureau internationale de travail, geneveve ,p10.

12 / محمد شريف بشير، كيف نهزم الفقر؟ أنظر موقع الانترنت: .www.bulagh.com/mosou

13 / للمزيد من التفاصيل أنظر موقع الانترنت:. www.arabic.people.com.cn

14 /.إسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف،الفقر والأزمة الاقتصادية،إصدارات مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر،1998،ص30.

15 / إسماعيل قيرة وآخرون، التهميش والعنف الحضري، سلسلة الدراسات الحضرية، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،2004،ص100

16 / محمد المرفي،ملف الفقر هل يفتح ملفات أخرى،2006،ص2. أنظر موقع الانترنت: www.arabrenawaf.com/inelesc.php?